الاتجاهات النظرية للمؤسسة:

في علم الاجتماع هناك ثلاثة اتجاهات نظرية في تفسير الظاهرة المؤسساتية:

أولا: نظرية التحليل الاستراتيجي

تنسب هذه النظرية إلى عالم الاجتماع الفرنسي **"ميشال كروزيه"** Michel Crozie الذي قدم مجموعة من الأدوات المفاهيمية التي تسمح بفهم وتفسير التحليل الاستراتيجي للمؤسسات كما يلي:

أ / استراتيجية الفاعل: وهو مفهوم مركزي في التحليل لا يسمح بفصل أفعال الفاعلين عن السياق التنظيمي الذي يعتبر كبناء اجتماعي حادث يمارسون فيه أفعالهم، وتبعا لهذا التحليل فالناس لا يقبلون أبدا أن يعتبروا كوسائل لخدمة الغاية التي ترسم معالمها الادارة، فكل فاعل له اهدافه الخاصة واستراتيجيته يسعى لبلوغها، وتمنح هذه الحرية النسبية للفاعل بعض الاستقلالية الذاتية حيث يمضي يممارستها عبر ألعاب السلطة داخل التنظيم.

ب / السلطة: إن السلطة هي علاقة وليست وصفا للفاعل، وتشير إلى قدرة الفاعل على جعل نفسه قادرا على الدفع بفاعل آخر ليتصرف تبعا للتوجه المرغوب فيه، ولا ترتبط تلقائيا بمصادر الاكراه التي يمكن أن يعطيها موقعا تراتبيا عاليا، وعموما إن المصادر الرئيسية للسلطة هي الكفاءة والسيطرة على العلاقات مع المحيط، والسيطرة على وسائل التواصل.

ج / نسق الفعل الملموس: وهو يشير إلى مجموع العلاقات التي تتكون وتعقد بين أعضاء التنظيم والتي تصلح لحل المشكلات اليومية الملموسة، حيث أن العلاقات ليست متوقعة من طرف التنظيم، وكذا من طرف حدود الوظيفة، ومع ذلك فهذه القواعد غير الرسمية ضرورية لاشتغال النسق، وهي معروفة بشكل عام.

د / دائرة اللايقين: فكل تنظيم يخضع إلى كم من اللايقينيات أكثر أو أقل ارتفاعا: التقنية التجارية المالية، البشرية، ويستطيع الفاعل الذي يسيطر عليها جيدا بمؤهلاته وبشبكة اتصالاته وعلاقاته وبمستوى خبرته أن يتوقع لا يقينياته، وبالتالي يشكل اللايقين مجالا يمنح للفاعل استقلالا ذاتيا وتأثيرا في النسق التنظيمي قسطا من السلطة في الأخير.

ثانيا /النظرية الوظيفية:

يذهب عالم الاجتماع الأمريكي **تالكوت بارسونز** Talcot Parsons إلى أن المؤسسة عبارة عن نسق اجتماعي يتألف من عدة أفراد يتفاعلون مع بعضهم في موقف يتضمن على الأقل ، نواحي طبيعية أو بيئية ، وفاعلين مدفوعين باتجاه تحقيق أقصى حاجاتهم ، ونسق الرموز المشتركة المبنية ثقافيا والتي تتوسط علاقتهم بموقفهم، وبعبارة أخرى فإن المؤسسة كنسق الاجتماعي تتضمن مجموعة من الفاعلين (أفراد أو جماعات) تنظم بينهم علاقات اجتماعية مستقرة تحكمها مجموعة العناصر التالية :

1. التوقعات المتبادلة بين الفاعلين والتي تجعل كلا منهم يضع في اعتباره سلوك الأخرين.
2. القيم والمعايير التي تحكم التفاعل وتحدد شكل التوقعات المتبادلة بين الفاعلين.
3. الجزاءات التي تظهر في أشكال من الثواب والعقاب فتتحقق بذلك درجة من ضبط التفاعل .

إن هذه المقاربة تعتبر المؤسسة مجموعة من الانساق الفرعية متفاعلة فيما بينها يؤثر كل منها في

الآخر، كما تتفاعل هذه الأنساق مع البيئة الخارجية في علاقات اعتماد متبادل، وبينها وبين النسق الذي ينظمها لتحقيق الأهداف التي يسعى إليها النسق العام (الكلي.)

الجدير بالذكر أن بارسونز عالج التنظيمات الرسمية كأنساق اجتماعية من خلال ما يلي :

أ / يمكن النظر إلى التنظيمات على أنها وحدات فرعية تتضمن أفراد، أقسام، وظائف ووظائف مهنية، داخل ألانساق الكبرى كنسق التعليم أو الاقتصاد والمشكلة الأساسية هنا تتمثل في الكشف عن الوسائل التي يمكن بها أن تتفق أوجه نشاط الوحدات على أحد هذه المستويات مع أوجه نشاط الوحدات على المستويات الأخرى، وإلى أي حد يتحقق التكامل بينهما . **ب** / ذهب بارسونز إلى أوجه نشاط هذه التنظيمات الرسمية باعتبارها موجهة نحو إنجاز هدف محدد والمشكلة التي تظهر هنا تنحصر في تحديد المدى الذي تتفق فيه أهداف نشاط الوحدات على المستويات المتباينة فيما بينها أو تتكامل ، ثم قرر بارسونز أن التنظيمات يتوفر فيها من الأبنية الأخرى وسائل لحل المشكلات ذات الجانبين ،والتي تواجهها في المحافظة على أنماط العلاقات الداخلية التي تقيمها من ناحية ،وفي أن تحصل من بيئتها على كل ما يحتاجه بقاؤها من تدعيم وتأييد من ناحية أخرى. فبالرغم من الإسهامات التي قدمتها هذه المقاربة، إلا أنه يصعب تحديد المتغيرات التي تفصل بين المؤسسة كنسق مفتوح، والبيئة الخارجية، حيث يقول جيمس طومسون Thompson James « إن الأنساق المفتوحة تعد الأكثر تعقيدا ولها تفاعلات متغيرة تغيرا مستمرا داخل المؤسسة، ومع البيئة الخارجية، وهكذا فإن القدرة على التنبؤ تكون فيها أقل.

ثالثا: نظرية الصراع

و على النقيض من المقاربات الوظيفية فإن نظرية الصراع لها نظرة مغايرة، فبالنظر إلى أن الصراع وعدم المساواة متأصلان في المجتمعات الحديثة ، فإن المؤسسات تحقق العدالة الاجتماعية لجميع الأفراد داخل المجتمع ، و عليه فإن المؤسسات هي عبارة عن أدوات لتحقيق السلطة و الهيمنة و تساعد على تكريس اللاعدالة و اللامساواة ، و بالنسبة للباحثين من السهل عليهم إثبات أن الأقليات العرقية و النساء و أولئك الذين ينتمون إلى طبقات اجتماعية دنيا يستفيدون بدرجة أقل منها من الطبقات العليا من عمل المؤسسات و هذا يؤدي إلى تشكل الطبقية بطريقة تلقائية ، و يؤكد العديد من علماء مدرسة فرانكفورت للنظرية النقدية (ادورنو ، هوركهايمر ، ماركوز) أن المؤسسات يمكن أن تعمل بطريقة استغلالية و إقصاء لأنها تخدم أولا و قبل كل شيء علاقات القوة السائدة و إعطائها الشرعية اللازمة ، و هذا يمكن أن يؤدي إلى شذوذ سلوكي و اختلال وظيفي داخل المجتمع كما هو الحال في بعض الآحيان في المؤسسات الكلية (غوفمان ، فوكو) مثل مؤسسات الطب النفسي أو الثكنات العسكرية.